

Distr.: General
12 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

4	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
6	ثانيا - الميزانية
7	ثالثا - الظروف الاقتصادية
7	ألف - لمحة عامة
8	باء - السياحة والبناء
8	جيم - الخدمات المالية
9	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
10	هاء - الاتصالات والمرافق العامة
11	رابعا - الظروف الاجتماعية
11	ألف - لمحة عامة
11	باء - العمل والهجرة



الرجاء إعادة استعمال الورق



12	التعليم	جيم -
13	الصحة العامة	دال -
13	الجريمة والسلامة العامة	هاء -
14	حقوق الإنسان	واو -
15	البيئة	خامسا -
15	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادسا -
16	مركز الإقليم في المستقبل	سابعا -
16	موقف حكومة الإقليم	ألف -
16	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
17	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	ثامنا -
			المرفق
19	جزر تركس وكايكوس	

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، تشمل مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة على الرابط التالي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، هي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم نايجل دايكين (منذ تموز/يوليه 2019)

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من 40 جزيرة وجزيرة شعاعية منخفضة على بُعد 145 كيلومترا شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و 925 كيلومترا جنوب شرقي ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية. وست من هذه الجزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبيروفيدنسياليس، وهي مركز الأعمال والسياحة وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

مساحة اليابسة: 948,2 كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 154 068 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 42 953 نسمة (2019): حوالي ربعهم من المواطنين وثلاثة أرباع من المهاجرين الذين قدموا من جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكندا والمملكة المتحدة وهايتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى

العمر المتوقع عند الولادة: 79,8 سنة (الرجال: 77,1 سنة؛ والنساء: 82,7 سنة) (تقديرات عام 2016)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: كوكبرن تاون

رئيسة حكومة الإقليم: شارلين كارترايت روبنسون (منذ كانون الأول/ديسمبر 2016)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الديمقراطية الشعبية؛ الحزب الوطني التقدمي

الانتخابات: أجريت أحدث انتخابات في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020

الهيئة التشريعية: مجلس النواب

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 15 738 دولارا (تقديرات عام 2018)

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء

معدل البطالة: 7 في المائة (تقديرات عام 2018)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

لمحة تاريخية موجزة: كان أول من سكن هذه الجزر هم شعب تاينو الناطق باللغة الأراواكية. وفي عام 1799، ضمت بريطانيا هذه الجزر بوصفها جزءا من جزر البهاما ثم جزءا من جامايكا. وقد أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة في عام 1962، عندما استقلت جامايكا، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما، في عام 1973، حلَّ حاكمٌ محلَّ القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس في السابق.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- 1 - ينص مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2012، على أن يكون هناك حاكم بصفته رئيس الحكومة، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معيّنين ومن النائب العام، ومجلس وزراء، ووزراء يُعيّنون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين أو المعيّنين.
- 2 - وينص دستور عام 2011 أيضا على إنشاء الجهاز القضائي والخدمة العامة وعدد من المؤسسات التي تصون الحوكمة الرشيدة، ومنها، على وجه الخصوص، لجنة معنية بالنزاهة ولجنة معنية بحقوق الإنسان ومكتب لمراجع عام للحسابات ومدير لشؤون الادعاء العام. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تنظم أراضي التاج البريطاني والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناء على مشورة وموافقة المجلس الملكي الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بسلطة سنّ القوانين المتعلقة بحفظ السلام والنظام وإعمال الحوكمة الرشيدة في الإقليم.
- 3 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.
- 4 - وتضم الهيئة التشريعية، أي مجلس النواب، رئيس المجلس و 15 عضوا منتخبا و 4 أعضاء معيّنين والنائب العام. ويُنتخب عشرة أعضاء ليمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون بتصويت يجري على نطاق الإقليم بأكمله.
- 5 - وتتألف قوانين الإقليم أساسا من أنظمة تُسنّ محليا، إلى جانب بعض القوانين التي تُسنّ في المملكة المتحدة وتُطبّق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتألف نظام المحاكم من محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، مع حق اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص. ويعيّن الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بناء على مشورة لجنة الخدمات القضائية.
- 6 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية في جزر تركس وكايكوس. فقد كانت الجزر تُدار على أساس نظام حكومي وزاري في إطار دستور عام 2006 الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخبة والمملكة المتحدة، وذلك حتى 14 آب/أغسطس 2009، عندما أدخلت المملكة المتحدة حيز النفاذ تشريعا ينص على جملة أمور منها تعليق العمل مؤقتا بأجزاء من الدستور، مما أدى إلى عزل الحكومة وحلّ مجلس النواب. وكان الدافع لذلك الإجراء هو تزايد الأدلة، التي كشفت عنها لجنة تحقيق أنشئت في تموز/يوليه 2008، على وجود فساد منظم في حكومة الإقليم وسلطته التشريعية وفي صفوف الموظفين العموميين فيه (انظر أيضا الفرع رابعا - هاء أدناه).
- 7 - وخلال الفترة من آب/أغسطس 2009 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عمل الحاكم، الذي حُوّلت إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس استشاري ومنتدى تشاوري. وكان عضاؤهما من أهل الجزر الذين عيّنهم الحاكم. وكان يُشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" أو "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

8 - وبالتزامن مع تعليق العمل في عام 2009 بأجزاء من دستور عام 2006، أدى التراجع الاقتصادي وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بُغية "موازنة الحسابات" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم إلى تسريح موظفين في القطاع العام بشكل مؤقت. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض السكان الذين اعتبروا حالات التسريح نتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.

9 - وفي عام 2011، أقرت المملكة المتحدة دستوراً جديداً لجزر تركس وكايكوس، وهو خامس دستور للإقليم منذ عام 1962. وأضافت إليه مجموعة متنوعة من المبادرات والتدابير المتعلقة بالحوكمة الرشيدة الرامية إلى كفالة إدارة المالية العامة إدارةً سليمةً.

10 - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 عندما أُجريت انتخابات. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 84 في المائة، وفاز الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيمت الحكومة السابقة في عام 2009، بثمانية مقاعد، بينما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وأدى زعيم الحزب الوطني التقدمي، روفوس إيوينغ، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وبذلك عادت الحكومة المنتخبة إلى الحكم في الإقليم.

11 - وفي شباط/فبراير 2013، لاحظت الجماعة الكاريبية بقلق بالغ أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب وأن استعادة الديمقراطية الحقيقية كانت لا تزال بعيدة المنال، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أفضت إلى استعادة الحكومة التمثيلية في الإقليم. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه 2013. وحسبما جاء في وسائل الإعلام، تضمن التقرير الداخلي للبعثة عدداً من التوصيات، شملت إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس 2014، تلقى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستكملة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدتها وأعربوا عن تأييدهم لاستعادة الديمقراطية بشكل كامل في الإقليم وفقاً للشروط التي يحددها شعبه. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون يتطلعون إلى الحصول على ردٍّ من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.

12 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة لاستعراض الدستور مؤلفة من ثمانية أعضاء ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم والمعارضة والجمهور وعُهد إليها بمهمة استعراض دستور عام 2011 وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بشأن إجراء تغييرات دستورية لمناقشتها والمصادقة عليها ثم إحالتها إلى وزارة الخارجية والكونولث في المملكة المتحدة.

13 - وقدمت لجنة استعراض الدستور، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام 2011، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المكرس في دستور عام 2006، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من أهل جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمات من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لذلك المنصب مرة أخرى، وحذف الإشارة إلى مكتب كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء بشأن الاستقلال، ذكرت اللجنة أنه أمرٌ تفرقه السلطات السياسية ولا يقع ضمن اختصاصها.

14 - وناقش مجلس النواب التقرير النهائي وأقرّه في كانون الثاني/يناير 2015، وأُحيلت توصيات اللجنة إلى حكومة المملكة المتحدة لكي تنظر فيها. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات، عقب دراستها دراسة متأنية، بحجة أن الدستور الحالي يشكل وثيقة أساسية لكفالة استمرار جزر تركس وكايكوس في تطبيق المعايير المعترف بها دوليا في مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة. ومع ذلك، أُلغيت وظيفة كبير الموظفين الماليين (انظر الفقرة 13) في آذار/مارس 2017.

15 - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، فازت الحركة الديمقراطية الشعبية بعشرة مقاعد من أصل 15 مقعدا منتخبا في مجلس النواب، لتعود بذلك إلى موقع الأغلبية بعد انقطاع دام 13 عاما. وأصبحت زعيمة الحركة، شارلين كارترتريت روبنسون، أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء الإقليم في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016.

16 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، شاركت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس في جلسة تقديم الأدلة الشفوية في التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة"، الذي أجرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، أشارت خلالها إلى تعليق العمل بدستور الإقليم. وأشارت أيضا إلى ارتفاع تكاليف الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة؛ ومشاركة الأقاليم في اختيار الحكام؛ وقانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال؛ وأُعربت عن شواغل إزاء فقدان التمويل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

17 - وفي خطاب بمناسبة أداء الحاكم اليمين الدستورية في تموز/يوليه 2019، ذكرت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس أن الدستور الحالي لم يُصغ من قِبَل الإقليم وأنه لم يكن سوى إهانة للحكومة المنتخبة محليا. وأضافت أن هذا الدستور يمثل وثيقة تترك الحكم لشخصيات وأن الإقليم لا يمكنه تحمّل حالة انعدام اليقين هذه. وسلطت الضوء على طموح شعب جزر تركس وكايكوس في العودة إلى دستور عام 2006 الذي يمثل، إلى جانب النُظُم المالية والرقابة الحالية، توازنا في شراكة الإقليم مع المملكة المتحدة، لأنه يوفر ضمانات للمملكة المتحدة، ويمنح في الوقت نفسه شعب جزر تركس وكايكوس كرامته.

18 - وأعلنت رئيسة الوزراء، في بيان عام أدلت به في كانون الأول/ديسمبر 2019، أن تقريرا للجنة استعراض الدستور يتضمن مقترحات متعلقة بإدخال تغييرات على الدستور قد عُرض على مجلس النواب. وأوضحت أنها تعترم تقديم المقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بمجرد مناقشة التقرير في المجلس.

ثانيا - الميزانية

19 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حققت حكومة الإقليم فائضا تشغيليا غير مراجع قدره 86,2 مليون دولار في السنة المالية 2019/2018 (مقابل 63,3 مليون دولار في السنة المالية 2017/2018)، مما يمثل تحسنا قيمته 22,9 مليون دولار أو 36,1 في المائة مقارنة بأداء السنة السابقة. ويُعزى أداء الإيرادات المتكررة في السنة المالية 2018/2017 إلى إغلاق قطاع السياحة عقب إعصاري إيرما وماريا اللذين ضربا الإقليم في الربع الثاني من السنة المالية 2018/2017. ويُحسب فائض التشغيل قبل خصم نفقات رأس المال البالغة 32,8 مليون دولار (17,8 مليون دولار في السنة المالية 2018/2017) ودُفعت تسديد الدين البالغة 10,4 ملايين دولار في السنة المالية 2019/2018 (12,6 مليون دولار في السنة المالية 2018/2017).

وتضمن الأداء الفعلي لدورة ميزانية 2019/2018 إيرادات متكررة قدرها 303,8 ملايين دولار (مقابل 261,4 مليون دولار في السنة المالية 2018/2017).

20 - وبلغ مجموع الإيرادات غير المتكررة للسنة المالية 2019/2018 ما قيمته 11,2 مليون دولار (مقابل 20,8 مليون دولار في السنة المالية 2018/2017). وكانت الإيرادات المتأتية من المساعدات المساهم الأكبر في ذلك المبلغ، وتضمنت الدفعة الثانية من منحة صندوق التنمية الأوروبي الحادية عشرة البالغة 7,7 ملايين دولار التي وردت في أيلول/سبتمبر 2018 لدعم الميزانية. وورد مبلغ آخر قدره 2,3 مليون دولار من محاكمات الاسترداد المدني الجارية لاستعادة أصول دافعي الضرائب في جزر تركس وكايكوس التي تم الحصول عليها على نحو غير سليم. وقد تعزز أداء 2018/2017 بعائدات التأمين ضد مخاطر الكوارث الواردة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2017 نتيجة هطول الأمطار بمستوى أعلى من المعتاد.

21 - وبلغ إجمالي النفقات المتكررة (باستثناء نفقات رأس المال) 219,5 مليون دولار في السنة المالية 2019/2018 (مقابل 218,8 مليون دولار في السنة المالية 2018/2017). ومثل ذلك انخفاضاً في الإنفاق للسنة 2019/2018 قدره 20,3 مليون دولار، أو ما نسبته 8,5 في المائة عن تقديرات الميزانية، لكنه تجاوز حصيلة السنة السابقة بمقداره 10,7 ملايين دولار أو ما نسبته 5,1 في المائة.

22 - وتضمن إجمالي الإنفاق خلال السنة المالية 2019/2018 مبلغ 84,1 مليون دولار (36,7 في المائة لتغطية تكاليف الموظفين، التي كانت أقل بمقدار 7,8 ملايين دولار مما هو مدرج في الميزانية نتيجة لحالات التأخير في عملية الاستقدام). وتشير الزيادة البالغة 3,2 ملايين دولار (4,0 في المائة) عن نتائج السنة المالية 2018/2017 إلى الجهود التي بُذلت لملء الوظائف الشاغرة.

23 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فيما يخص ميزانية 2020/2019، حُدِّد هدف الإيرادات المعتمدة بمبلغ 305,8 ملايين دولار (أي بانخفاض قدره 9,2 ملايين دولار عن حصيلة السنة المالية 2019/2018)، وهدف النفقات المتكررة بمبلغ 247,5 مليون دولار، وهدف نفقات رأس المال بمبلغ 36,6 مليون دولار، وهدف النفقات غير المتكررة بمبلغ 10,3 ملايين دولار. ومن المتوقع تحقيق فائض تشغيل قدره 11,5 مليون دولار للسنة المالية.

24 - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على إيرادات الشركات أو على دخل الأفراد، أو ضرائب على الأرباح الرأسمالية أو ضرائب على التركات. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

25 - القطاعان الرئيسيان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية. وقُدِّر الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2019 من حيث الأسعار الجارية بمبلغ 1,02 بليون دولار، بعد أن كان 893,5 مليون دولار في عام 2015. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن النمو الحقيقي المقدَّر للاقتصاد في عام 2018 بلغ نسبة 3,2 في المائة بالقيم الثابتة بعد أن انخفض بنسبة 1,5 في المائة في عام 2017. ووفقاً للدولة القائمة

بالإدارة، يمكن أن يُعزى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى الإعصارين اللذين ضربا الإقليم في ذلك العام واللذين كان لهما أثر مباشر على قطاع السياحة، وهو القطاع الذي كان المحرك الرئيسي للنمو على مر السنين. وقد انتعش هذا القطاع الآن من آثار الإعصارين وتوقع حكومة الإقليم أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019 حوالي 680,2 مليون دولار، مما يمثل نمواً بنسبة 3,8 في المائة، مقارنةً بحوالي 634 مليون دولار في عام 2017.

26 - ووفقاً لتقييم للأضرار والخسائر أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضت فيه الآثار والتداعيات الاقتصادية المترتبة على إعصاري إيرما وماريا، ألحق الإعصاران أضراراً متوسطة في جميع أنحاء الإقليم. وأشار تقييم القطاع الفرعي للإسكان إلى أن 17 220 شخصاً (55 في المائة من مجموع السكان) تضرروا من جراء الإعصارين. وفي قطاع التعليم العام، تضرر 3 977 من الطلبة و 305 من المعلمين بسبب انقطاع المدارس الناجم عن الأضرار اللاحقة بالمرافق أو تعذر الدراسة في المدارس التي استُخدمت كملاجئ. وعانى القطاع الصحي من أضرار طفيفة، مما أتاح له مواصلة العمل في غضون يومين إلى أربعة أيام.

باء - السياحة والبناء

27 - لا تزال السياحة القطاع الرئيسي في الإقليم، إذ إنهما ظلت تساهم بحوالي 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وتساهم السياحة أيضاً بأكثر من 25 في المائة من الإيرادات المتكررة السنوية التي تجنيها الحكومة. ويضطلع كل من المستثمرين والزوار الأجانب بأدوار هامة، وخاصة القادمون من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ عدد الوافدين على متن السفن السياحية 1 021 741 زائراً في عام 2018، وهو ما يمثل أكثر من ثلثي مجموع الزوار. وارتفع عدد الوافدين على متن السفن السياحية في عام 2018 بحوالي 192 332 زائراً، مقارنةً بعام 2017. ولا تزال الغالبية العظمى من السياح الذين يتوقفون في الإقليم أثناء السفر يقيمون في منتجعات جزيرة بروفيدنسياليس. وقد زاد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفنادق والمطاعم بأكثر من 3 في المائة في عام 2018 مع انتعاش هذا القطاع من آثار الإعصارين في عام 2017.

28 - ووفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تضررت السياحة بشدة من جراء الإعصارين اللذين ضربا الإقليم في عام 2017، حيث نالها القسط الأعظم من الأضرار والخسائر التي تكبدها الإقليم. وبلغ مجموع الأضرار في قطاع السياحة ما يُقدَّر بـ 126,6 مليون دولار.

29 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، نمت أنشطة البناء بشكل ملحوظ في عامي 2017 و 2018، ومن المتوقع أن يزداد نموها في عامي 2019 و 2020 نتيجة الحجم الكبير لأنشطة الإعمار مقترنا باستثمارات هامة تقوم بها الحكومة والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون النمو إيجابياً في الأعوام المقبلة.

جيم - الخدمات المالية

30 - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات، والأعمال المصرفية وأنشطة التأمين، مصادر للإيرادات الخارجية لجزر تركس وكايكوس. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يُجنى قسط كبير من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم من منح تراخيص لشركات إعادة التأمين الفرعية الصغيرة

التي تعمل أساسا في الولايات المتحدة. ويُعهد بمنح التراخيص لقطاع الخدمات المالية الدولية والإشراف عليه وتطويره إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضا خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، خلال الفترة من نيسان/أبريل 2017 إلى آذار/مارس 2018، ظل هذا القطاع في مجمله قويا، حيث بقي عدد المصارف ثابتا مقارنة بالسنة السابقة.

31 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع الأصول في القطاع المصرفي في 31 آذار/مارس 2018 ما مقداره 2,2 بليون دولار، أي بنمو قدره 556,4 مليون دولار (33,4 في المائة) مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. واستجابة للضائقة الاقتصادية الناجمة عن الإعصارين وللمتطلبات الواردة في المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عززت المصارف مخصصاتها المتعلقة بحسائر القروض. فقد ازداد مجموع المخصصات بنسبة 20,6 في المائة وشكل ما نسبته 68,9 في المائة من القروض المتعثرة، مقارنة بنسبة 44,8 في المائة في السنة السابقة. وسُجِّل نمو مستمر في قطاع التأمين الدولي، إذ ارتفع عدد شركات إعادة التأمين المملوكة لمنتجي التأمين بما مقداره 317 شركة (4,5 في المائة) ليصل إلى 7 410 شركات.

32 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة الإقليم البحث عن شركاء لتبرم معهم اتفاقات تتعلق بتبادل المعلومات الضريبية. فقد وُقِّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة 6 من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في برلين في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014. ووُقِّع الإقليم أيضا ترتيبات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

33 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، سُنِّتحت لسلطات إنفاذ القانون بموجب هذا الترتيب، الذي دخل حيز النفاذ في 1 شباط/فبراير 2018، إمكانية الاطلاع بصورة آنية على المعلومات ذات الصلة بالملكية النفعية المتعلقة بالشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولاية القضائية لكل من تلك السلطات.

34 - وفي أيار/مايو 2018، أقر برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعِدَّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. ومنذ ذلك الحين، مُدِّد هذا الموعد النهائي حتى عام 2023. وأصدرت حكومة الإقليم بيانا في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019 أعلنت فيه أنها ستستحدث هذه السجلات.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

35 - عادة ما تسهم الزراعة ومصائد الأسماك بأقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، وهو يتكون أساسا من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون من الحجم المتوسط أو الكبير للمحاصيل أو الماشية. ويُعدُّ صيد الأسماك القطاع الأولي الرئيسي في الإقليم.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

36 - إن مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبياً. فشبكات الطرق تغطي نحو 370 كيلومتراً، منها 170 كيلومتراً من الطرق المعبّدة في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وفي جزر كايكوس. ولكن نتيجة للآثار التي ترتبت على إعصاري إيرما وماريا، أصبحت الاتصالات خارج جزيرة بروفيدنسياليس سيئة لكنها آخذة في التحسن تدريجياً.

37 - ووفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لحقت أضرار شديدة بشبكة الطاقة خلال الإعصارين، إذ تضرر ما يصل إلى 90 في المائة من البنى التحتية ذات الصلة في جزر مثل جزيرة ترك الكبرى. وعلى الرغم من أن توليد الطاقة لم يتأثر، فقد أسفرت الأضرار التي لحقت بـ 1 485 عموداً و 500 محول كهربائي عن حالات انقطاع للكهرباء على الصعيد الوطني دامت أكثر من ستة أسابيع. وأثر النقص في إمدادات الكهرباء على المرافق الصحية وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وجهود الإنعاش. وقد أُعيدت الخدمات الكهربائية بالكامل في جميع أنحاء الجزر، مع إدخال تحسينات كبيرة على شبكة الكهرباء.

38 - وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، يقع المطار الرئيسي منها في جزيرة بروفيدنسياليس، في حين يقع مطاران صغيران في جزيرتي ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية. وتُنظّم رحلات إلى أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة، وهايتي، والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو)، وإن لم تكن جميعها مباشرة.

39 - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في جزيرة بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

40 - وتوفر ثلاث شركات للاتصالات خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية في الإقليم. وتوجد في الإقليم محطتان تلفزيونيتان. وتتعهد الصحيفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان مواقع شبكية أيضاً.

41 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تقلّصت خدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في الإقليم (باستثناء جزيرتين شعابيتين منخفضتين وجزيرة واحدة) جهة تقديم خدمات ممتكّرة متكاملة رأسياً. وتنتج الطاقة الكهربائية كلها باستثناء 0,5 في المائة مولدات كهربائية تعمل بالديزل. وقد بينت دراسات عديدة أن تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية لن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية فحسب، بل إنها ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفة لفرادى المستهلكين، نظراً للتكلفة الباهظة لتوليد الكهرباء. والعمل جارٍ للقيام بإصلاح تنظيمي بما يتيح الاستفادة من الطاقة المستدامة على النحو الذي أوصي به في مشروع السياسة المتعلقة بالطاقة لجزر تركس وكايكوس. ويجري وضع استراتيجية وطنية قادرة على التكيف للتحوّل في مجال الطاقة، مع التركيز على بناء القدرة على التكيف، وتوليد الطاقة الأقل كلفة، وموثوقية الإمدادات، والاستدامة البيئية. ويجري أيضاً وضع تشريعات في مجال التخطيط المتكامل للموارد من أجل تقديم الدعم التشريعي اللازم لعملية التخطيط المتكامل للموارد على نحو يكفل النظر في إدراج جميع موارد الطاقة المجدية في حافظة الطاقة، فضلاً عن التقيّد بأفضل المعايير والممارسات في هذا القطاع.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

42 - أشار الإقليم في تقريره الأولي عن التعداد الذي أُجري في عام 2012 إلى أنه من مجموع السكان البالغ 31 458 نسمة، كان منهم 16 037 من الذكور (51 في المائة) و 15 421 من الإناث (49 في المائة). وتُفوق أعمار حوالي 74 في المائة من مجموع السكان الثمانية عشر عاماً. ووفقاً للمعلومات الرسمية، يعيش في جزر تركس وكايكوس أشخاص من نحو 70 بلداً. وفي عام 2012، كان رعايا هايتي أكبر مجموعة من الأجانب، إذ كانوا يمثلون ما نسبته 34,7 في المائة من السكان، يليهم رعايا الجمهورية الدومينيكية بنسبة 4,9 في المائة. وتقدّر حكومة الإقليم أن مجموع السكان في عام 2019 بلغ 42 953 نسمة. ووفقاً لتقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الإحصاءات التابعة لحكومة الإقليم، فإن جزر تركس وكايكوس لديها واحد من أسرع التجمعات السكانية نمواً في منطقة البحر الكاريبي، ويمكن أن يصل تعدادها إلى أكثر من 55 000 شخص بحلول عام 2027. ووفقاً لهذا التقرير، يشكل مواطنو جزر تركس وكايكوس، الذين كان يُطلق عليهم سابقاً اسم "المتنمين"، نسبة متناقصة من السكان. فبعد أن كانوا يمثلون نسبة 69 في المائة من مجموع السكان في عام 1990، انخفضت أعدادهم إلى 37 في المائة في عام 2012، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فقد يمثلوا أقل من ربع السكان بحلول عام 2027.

43 - ويشكل مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة نظامية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 65 سنة والذين يعملون بأجر داخل الإقليم.

باء - العمل والهجرة

44 - لا يزال القطاع العام يمثل أحد أرباب العمل الرئيسيين في الإقليم. وتشمل قطاعات التوظيف الرئيسية الأخرى السياحة والبناء والخدمات المالية الدولية وخدمات الأعمال التجارية الدولية. ووفقاً لتقرير الدراسة الاستقصائية للتجارة والقوة العاملة لعام 2017 في جزر تركس وكايكوس، بلغ عدد الأشخاص في القوة العاملة 25 418 شخصاً، كان في المائة منهم مسجّلين كعاطلين عن العمل.

45 - ووفقاً للمراجعة الوطنية للمهارات لعام 2017، يُعدّ قطاع الفنادق والخدمات أكبر أرباب العمل في الإقليم. ويشكل أهل جزر تركس وكايكوس نسبة 76 في المائة من الأشخاص العاملين في قطاع الخدمات المالية، وهو أكبر أرباب العمل لأهل جزر تركس وكايكوس حسب النسبة المئوية في الإقليم. وكشفت المراجعة الوطنية للمهارات كذلك أن أهل جزر تركس وكايكوس يمثلون 9 في المائة من الموظفين في الإدارة العليا.

46 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وضع الإقليم، منذ عام 2012، نظاماً شفافاً ومبسّطاً للحصول على جنسية إقليم بريطانيا من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام 2015، سُنّ الأمر التشريعي الجديد المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس الذي يحدد شروط الحصول على صفة أهل الجزر باعتبارها حقاً أو صفة يمكن منحها، تمسحياً مع مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام 2011. ووفقاً لوزارة مراقبة الحدود والعمالة في حكومة الإقليم، تمثل صفة أهل جزر تركس وكايكوس أعلى صفة هجرة تُعطى

للأشخاص الذين اكتسبوا أو مُنحت لهم بناءً على طلب للحصول عليها بموجب قوانين جزر تركس وكايكوس. وعلى هذا النحو، فإن أهل جزر تركس وكايكوس وحدهم يمكنهم القيام بما يلي: التصويت في الانتخابات؛ والتقدم بطلبات للحصول على أراضي التاج السكنية وأن يُنظر في طلباتهم؛ والتقدم بطلبات للحصول على منحة دراسية من حكومة الإقليم وأن يُنظر في طلباتهم؛ والتقدم بطلبات للحصول على ترخيص مزاولة الأعمال للعمل ضمن فئة تراخيص الأعمال المقيّدة وأن يُنظر في طلباتهم. وإضافة إلى ذلك، يتضمن أمر تشريعي بشأن الهجرة، أقرّه مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2015، أحكاماً تتعلق باللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وقد دخل حيز التنفيذ عمل لجنة مسؤولة عن تجهيز طلبات الحصول على صفة أهل الجزر في 1 كانون الثاني/يناير 2020، وستبدأ اللجنة باستعراض الطلبات المقدمة في عامي 2016 و 2017.

47 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال أمن الحدود مصدراً رئيسياً للقلق. وقد جرى تحديث محطة الرادار الساحلية. وتنتظر الدولة القائمة بالإدارة في إقامة تعاون دبلوماسي مع بلدان المنشأ التي يفد منها اللاجئون غير القانونيين كمبادرة ضرورية للتخفيف من الأنشطة غير القانونية. وقد أثبتت علاقات العمل مع فرع الشرطة البحرية وغيرها من وكالات الاستجابة أنها أداة مهمة في جهود اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم. وستجمع استراتيجية جديدة للأمن القومي وُضعت في عام 2019 بين مختلف أصحاب المصلحة المسؤولين عن أمن الحدود، بما في ذلك حكومة المملكة المتحدة، من أجل وضع نهج شامل للتصدي للهجرة غير القانونية المتواصلة والشبكات الإجرامية التي تستغل المهاجرين. وقد مؤّلت حكومة المملكة المتحدة وظيفة منسقة للأمن القومي لمدة سنة واحدة للاضطلاع بهذا العمل.

جيم - التعليم

48 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 أعوام و 16 عاماً. وتوجد في الإقليم 47 مدرسة تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم الجامعي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومة الإقليم إدارة 10 مدارس ابتدائية و 4 مدارس ثانوية. ورغم أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نحو 80 في المائة من التلاميذ مسجلون في المدارس العامة. وتوجد أيضاً مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويُقدّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من أهل الجزر بنسبة 98 في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

49 - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة هي الكلية المتوسطة لجزر تركس وكايكوس ولها فرعان في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وهي تتيح الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات.

50 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم الدراسية التي يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، رهنا باستيفاء شرط الإقامة في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال السنوات الثلاث التي تسبق السنة الأكاديمية الأولى من مسار دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

51 - وتتضمن خطة قطاع التعليم للفترة 2018-2022 ثمانية متطلبات استراتيجية وأربع مسائل شاملة فيما يتعلق بالتعليم في الإقليم، وهي تحدد النتائج المتوقعة والاستراتيجيات الرئيسية اللازمة لتحقيقها.

دال - الصحة العامة

52 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، طرأ تحسن على المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس في السنوات الأخيرة بعد افتتاح مستشفىين في جزيرتي بروفيدنسياليس وترك الكبرى. وتُحال الحالات الخطيرة إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو الجمهورية الدومينيكية. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تُحال الحالات الخطيرة إلى مرافق تقع خارج منطقة البحر الكاريبي. وتتولى إدارة الرعاية الصحية الأولية تشغيل مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع الجزر.

53 - ووفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تتضمن الخطة المتعلقة بقطاع الصحة المعنونة "رؤية عام 2020" استراتيجية لتجديد الرعاية الصحية الأولية تهدف إلى التقليل من استخدام خدمات المستشفيات الباهظة التكلفة، وإلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

54 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال معدل الجريمة في جزر تركس وكايكوس منخفضا مقارنة بدول أخرى في منطقة الكاريبي. ومع أن معظم الجرائم تتمثل أساسا في السرقة والسطو، ثمة أيضا بعض الجرائم العنيفة من قبيل جرائم السطو المسلح والقتل. ولا تزال حيازة الأسلحة النارية غير المشروعة هدفا رئيسيا ذا أولوية. وخلال الأعوام الثلاثة من عام 2016 إلى عام 2019، تراجعت معدلات الجريمة بنحو 30 في المائة. بيد أن معدلات الجريمة الخطيرة ظلت عند مستوى ثابت على مدى السنوات الخمس الماضية. وتلقت دائرة الشرطة تدريبا مكثفا فيما يتعلق بحماية الأطفال، وافتُتح مرفق مخصص لذلك في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018. ويعمل في هذا المركز أفراد من الشرطة وعاملون في الحقل الاجتماعي ومقدمو الخدمات الصحية، وتُستخدم فيه أحدث المعدات المتاحة. ووفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سنت جزر تركس وكايكوس تشريعات تُجرّم الاتجار بالبشر وتعكس أحكام بروتوكول منع وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الفترة 2015-2016، أُبلغ عن وقوع 352 حالة عنف عائلي. ويوفر الأمر التشريعي المتعلق بالعنف العائلي لعام 2014 قدرا أكبر من الحماية لضحايا العنف العائلي.

55 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تتعاون قوات الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس مع القطاع الخاص، ووقّعت مذكرة اتفاق رسمية مع إدارة شرطة ميامي بيتش، وتعمل بشكل وثيق في إطار عملية جزر البهاما وجزر تركس وكايكوس مع قوات الشرطة الملكية لجزر البهاما، وكذلك مع حرس السواحل وإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة. ويقدم جميع هؤلاء الشركاء الخدمات والتمويل لمكافحة الجريمة بصورة مشتركة في جزر تركس وكايكوس، إذ يوفر أولًا أصولًا إضافية إلى جانب تلك التي تمولها الحكومة والمملكة المتحدة.

56 - وفي عام 2019، تأثر عمل مكتب مستشار إنفاذ القانون الممول من المملكة المتحدة بتقاعد صاحب الوظيفة وعملية تعيين خلف له. وما زالت السفينة RFA Mounts Bay راسية في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير 2017، في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، بُغية تأمين

وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة دعماً لأقاليم ما وراء البحار في التأهب والاستجابة لتهديدات الأعاصير وغيرها من الكوارث ولتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالة الأزمات في المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار للتصدي للعواصف الكبرى وغيرها من الكوارث في المستقبل.

57 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أسفر تحقيق جنائي واسع النطاق أجراه الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة، عن محاكمة تسعة أفراد من الحكومة السابقة. وقد بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير 2016، وكان من المتوقع أن تدوم بين 12 و 18 شهراً. بيد أنه بالنظر إلى عدد من حالات التأخير، لأسباب منها تغيير المحامين ومرض أفراد من الهيئة القضائية، إضافة إلى إعصاري إيرما وماريا اللذين تسببا بتأخير دام ثلاثة أشهر، لا تزال المحاكمة مستمرة. وقد اختتم الادعاء مرافعته في 20 أيلول/سبتمبر 2018. وفي وقت إعداد ورقة العمل هذه، كان الدفاع في صدد تقديم مرافعته في هذه المحاكمة.

58 - ووفقاً لما ذكره الحاكم، بدأت مناقشات على مستوى العمل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن إنشاء قوة عسكرية للإقليم لحالات الطوارئ. وكما هو متوخى حالياً، سيجري تدريب القوة الاحتياطية على المهارات الأساسية في الهندسة والاتصالات لدعم الوحدات البحرية في الإقليم وستكون في حالة تأهب في أوقات الكوارث الطبيعية.

واو - حقوق الإنسان

59 - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وُسع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. ووُسع أيضاً نطاق الحق في تقديم الالتماسات الفردية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم.

60 - وتُغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمن دستور عام 2011 ديباجة يؤكد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني، سعياً إلى تحقيق الكرامة والازدهار والمساواة والمحبة والعدالة والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحرياته الأساسية يوفر إطاراً قانونياً شاملاً وجامعاً بقدر أكبر يتواءم على نحو أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية مقارنة بدستور عام 2006 السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقاً مصوناً.

61 - وأنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام 2008 بوصفها إحدى المؤسسات المكلفة بصون الحوكمة الرشيدة بموجب الإطار المحدد أساساً في دستور عام 2011. وتتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر التشريعي المنفّح لعام 2018 والمتعلق بلجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس.

62 - وينص الأمر التشريعي المتعلق بأوجه المساواة لعام 2012 على الحماية من التمييز، إضافة إلى ما يرد بذلك الشأن في دستور عام 2011، وهو يحدد الجوانب المشمولة بالحماية وهي السن، والإعاقة، والزواج، والرأي السياسي، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، والجنس والميل الجنسي.

خامسا - البيئة

63 - تتولى إدارة البيئة والموارد الساحلية في الإقليم مسؤولية حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر. ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفي حين تشهد جزيرة بروفيدنسياليس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، قدرا أقل من التنمية. وما زالت كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

64 - ولا تزال إدارة البيئة والموارد الساحلية تشترط إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية على نحو يكفل عدم تسبّب تلك التنمية في أضرار لا مبرر لها للبيئة ومراعاة أفضل الخيارات و/أو التخفيف من آثارها الحتمية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُولى اهتمام شديد للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

65 - ولا يزال الإقليم يشارك بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، حيث تُناقش المسائل المتصلة بالتخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضا توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية.

66 - وقد بدأ الإقليم العمل بشأن عدة تشريعات بيئية هامة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأنواع، في صلة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وبالأمن البيولوجي، مع تقديم الدولة القائمة بالإدارة الدعم في الصياغة في العديد من المجالات.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

67 - لا تزال جزر تركس وكايكوس عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لها.

68 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. بالإضافة إلى ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية. ولما كان الإقليم من أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فهو مرتبط بالاتحاد الأوروبي، ولكنه ليس جزءا منه.

69 - وشاركت ممثلة عن جزر تركس وكايكوس في الاجتماع العادي الأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عُقد في كروس آيليت، سانت لوسيا، في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2019. وأصدر المؤتمر بيانا أعرب فيه رؤساء الحكومات عن قلقهم العميق إزاء استمرار إدراج بعض الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في القائمة السوداء، واعتبروا هذا الإجراء تهديدا واضحا ومباشرا للرفاه الاقتصادي لتلك البلدان وللمنطقة.

70 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، واصلت المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة ما وراء البحار حوارها بشأن الآثار المترتبة على هذه الأقاليم من جراء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وأكدت الدولة القائمة بالإدارة من جديد التزامها بالتوصل إلى نتيجة تناسب جميع أجزاء الأسرة البريطانية.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

71 - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

72 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ونظراً للانتخابات العامة التي أُجريت في المملكة المتحدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، أُرجئ الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حتى الربع الأول من عام 2020، عندما ستستضيف الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة ما وراء البحار لمناقشة طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، من بينها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والمسائل البيئية، وغير ذلك من المسائل الملحة.

73 - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أثناء دورة الجمعية العامة الرابعة والسبعين، ذكرت ممثلة المملكة المتحدة أن علاقة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة تتسم بالحدادة وتقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم من هذه الأقاليم في اختيار بقائه بريطانياً. وأضافت أن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي السنوي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم الواقعة ما وراء البحار وهو مكلفٌ بولاية رصد الأولويات الجماعية والنهوض بها بروح قائمة على الشراكة.

74 - ومضت تقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت من جديد، في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، التزامها بشراكة سياسية حديثة ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفوض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية.

75 - وذكرت أن مسؤولية وهدف حكومة بلدها الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، يتمثلان في كفالة الأمن والحوكمة الرشيدة للأقاليم وشعبها، وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات محلية قوية وناجحة، وأضافت أن حكومات الأقاليم تتلقى الدعم من حكومة بلدها في تلك المجالات. وأفادت أن حكومة بلدها ملتزمة التزاماً تاماً بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي. ولهذا الغرض، أنشأت الدولة القائمة بالإدارة لجنة وزارية مشتركة معنية بالمفاوضات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات أقاليم ما وراء البحار.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

76 - في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اتخذت الجمعية العامة القرار 110/74 بدون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2019 (A/74/23) وعلى التوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) تعيد تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) تعيد أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) تعيد كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية ذات الصلة، وتهييب، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) تحيط علما بمواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطيا للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛

(هـ) تلاحظ النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وتؤكد أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهتمة في عملية التشاور؛

(و) تؤكد على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات الاستطلاع الشعبي؛

(ز) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وتهييب في ذلك الصدد مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ح) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ط) تشدد على أنه ينبغي أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ي) ترحب بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛

(ك) تؤكد أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) تهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) تعيد تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

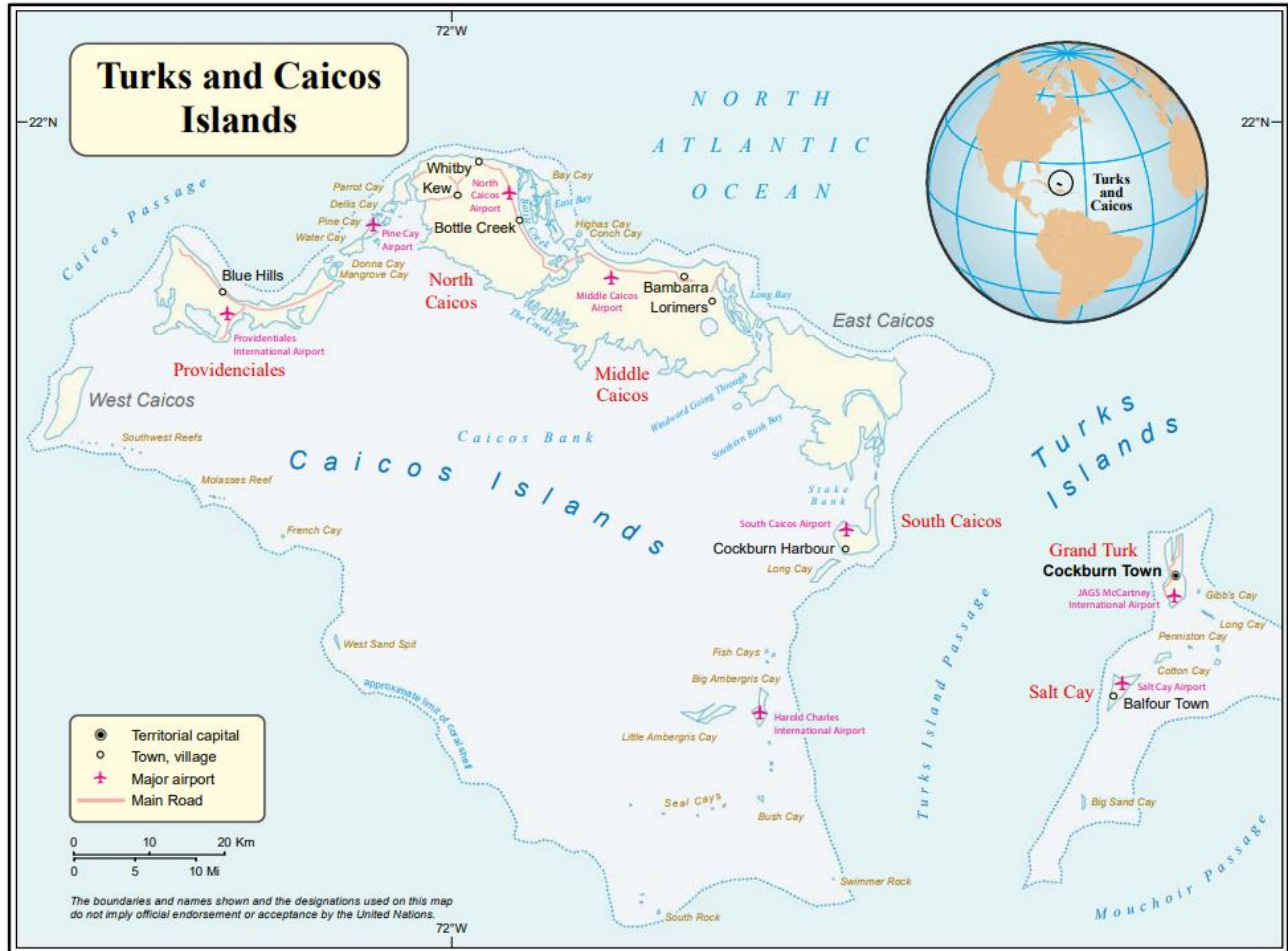
(ن) تأخذ في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستديم والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وتحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) تطلب إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية برصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) تهيب بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن توفر كل ما يلزم من مساعدة إلى الإقليم، وأن تدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضراراً بالإقليم في عام 2017؛

(ف) تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة جزر تركس وكايكوس



Map No. 2976 Rev. 2 UNITED NATIONS
June 2017

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)